مركز حمورابي

الفيتو الأمريكي ضد قرار وقف إطلاق النار في غزة: تداعياته على النظام الدولي والنظرية الليبرالية

الفيتو الأمريكي ضد قرار وقف إطلاق النار في غزة: تداعياته على النظام الدولي والنظرية الليبرالية

بقلم: نور نبيه جميل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

25 تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

حق النقض (الفيتو) يُعد إحدى الأدوات الأكثر تأثيرًا في مجلس الأمن الدولي، ما يمنح الدول الخمس الدائمة العضوية سلطة كبيرة في التأثير وتشكيل النظام الدولي.

في 20 تشرين الثاني 2024، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لإسقاط مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يدعو إلى وقف إطلاق النار غير المشروط في غزة. أثار هذا القرار تساؤلات واسعة حول مبرراته السياسية وأثره على النظام الدولي، فضلًا عن تناقضه الظاهري مع المبادئ الليبرالية التي تدعي واشنطن تمثيلها. يعكس هذا الحدث أهمية تحليل التداعيات على النظام الدولي والمبادئ الليبرالية، فضلًا عن استعراض المصالح السياسية التي دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ هذا الموقف.

أولًا: السياق السياسي للفيتو الأمريكي

جاء الفيتو في وقتٍ حساس يشهد تصعيدًا غير مسبوق في غزة، حيث كان مشروع القرار، الذي قدمته الجزائر، يدعو إلى وقف غير مشروط لإطلاق النار، وحماية المدنيين، وتبادل الأسرى. حاز المشروع دعم 12 دولة، بينما امتنعت بريطانيا وسويسرا، واعترضت الولايات المتحدة وحدها، لتُفشل القرار بحكم استخدامها للفيتو.

بررت الولايات المتحدة الامريكية موقفها بأن "القرار يدعم بقاء حماس في غزة"، معتبرة أن أي وقف غير مشروط لإطلاق النار يُعطي الحركة مزيدًا من الوقت لتعزيز قدراتها العسكرية. لكن هذا المبرر قوبل بانتقادات واسعة من أطراف دولية اعتبرته انتهاكًا للمبادئ الإنسانية، في وقتٍ يحتاج فيه المدنيون إلى الحماية العاجلة.

ثانيًا: أثر القرار على النظام الدولي

- تقويض مصداقية مجلس الأمن

يتكرر استخدام حق الفيتو كأداة لتغليب المصالح الوطنية للدول الكبرى، مما يعمق التحديات التي تواجه مجلس الأمن في أداء مهامه. في هذه الحالة، يُبرز الفيتو الأمريكي فجوة بين أهداف الأمم المتحدة كمؤسسة تسعى لتحقيق السلم العالمي، وتصرفات أعضائها الدائمين الذين يحكمهم منطق القوة.

- تعميق الانقسامات الدولية

يعكس هذا القرار انحياز الولايات المتحدة بشكل واضح وصريح لصالح إسرائيل على حساب مبادئ القانون الدولي، مما يعزز الاستقطابات في النظام الدولي بين القوى الكبرى مثل الصين وروسيا، اللتين تؤيدان نهجًا متعدد الأقطاب يحد من الهيمنة الأمريكية.

- زيادة تآكل الشرعية الدولية

استخدام الفيتو بهذه الطريقة يُضعف شرعية الأمم المتحدة، خاصة في أعين الدول النامية التي ترى أن مصالحها غالبًا ما تكون ضحية لتوازنات القوى الكبرى. مما سيعزز موقف دعوة القوى الكبرى الصاعدة التي تدعو الى تعديل النظام الدولي الى نظام متعدد القطبية.

ثالثًا: تناقضات السياسة الأمريكية مع النظرية الليبرالية

- النظرية الليبرالية والقيم الإنسانية

تروج الولايات المتحدة للنظام الليبرالي القائم على تعزيز التعاون الدولي، احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون. لكن الفيتو الأخير يُظهر تناقضًا بين هذه المبادئ وسلوك الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الواقعية، حيث طغت الاعتبارات الاستراتيجية لحماية إسرائيل على الالتزامات القيم الأخلاقية والإنسانية.

- البراغماتية السياسية

يعكس الفيتو نزعة براغماتية، حيث تُغلّب الولايات المتحدة أمن حليفها الاستراتيجي على القيم الليبرالية. يجسد ذلك ازدواجية المعايير التي تجعل من الصعب على واشنطن الحفاظ على دورها كزعيمة عالمية تدعو إلى نظام دولي قائم على التعاون.

رابعًا: تداعيات القرار على النظام الدولي والقضية الفلسطينية

- آثار مباشرة على القضية الفلسطينية

الفيتو يعقد الجهود الدبلوماسية للوصول إلى حلول سياسية عادلة، ويُبرز انسداد الأفق الدولي أمام حقوق الفلسطينيين. كما يُساهم في تعميق المعاناة الإنسانية في غزة نتيجة استمرارية النزاع.

- تعزيز التكتلات الدولية البديلة

قد يدفع هذا القرار دولًا مثل روسيا والصين إلى تصعيد جهودها لتعزيز محاور سياسية واقتصادية بديلة تسعى لمواجهة الهيمنة الأمريكية. بمعنى آخر يؤدي هذا القرار إلى تعزيز محاور سياسية بديلة مثل مجموعة "بريكس"، التي تسعى إلى تقليص الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية.

- تآكل مكانة الولايات المتحدة

القرارات المشابهة تُضعف صورة الولايات المتحدة في العالم النامي، مما يُعزز النظرة السلبية لسياساتها الدولية باعتبارها منحازة وغير متوازنة.

خامسًا: البدائل الممكنة

يمكن للولايات المتحدة تعزيز مكانتها الدولية عبر تقديم دعم أكبر لحلول دبلوماسية عادلة بين أطراف الصراع في غزة ولتحقيق التوازن بين (إسرائيل) وحقوق الفلسطينيين. كما يمكنها إعادة النظر في سياسات استخدام الفيتو بما يُعزز من مصداقيتها كدولة تسعى لتحقيق السلم الدولي. ولكن يوم بعد يوم يشهد التعاون الدولي القائم على المؤسسات تآكل لشرعيته والثقة به اذ تعتمد الدول في ردود افعالها وسلوكياتها على أساس النظرية الواقعية القائمة على افتراض أساس وهو فوضى النظام الدولي اذ لا توجد سلطة عليا قادرة على تحجيم سلوك الدول العدائية او التي تنشر العنف ضد الشعوب وتسعى إلى تحقيق مصالحها دون أي اعتبار للإنسانية التي لا نراها الى في شعارات مكتوبة خاوية من أدوات تحقيقها. ولذلك فأن دور الدول العربية التي لم تعد لها تأثير كبير على هذه القضية، ودور المؤسسات الدولية التي تدعو إلى احترام حقوق الانسان والتعاون عبر مبادئها؛ إن تجد أدوات فعالة لتنفيذ أهدافها كما تحتاج الى إعادة صياغة هيكليتها بما يتناسب مع الهدف الرئيس من نشأتها وهو تحقيق السلام والاستقرار العالمي.

الخاتمة:

يعكس الفيتو الأمريكي الأخير تناقضات جوهرية بين المبادئ الليبرالية التي تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات التي تدين العنف ضد الانسان وسياستها المبنية على نهج النظرية الواقعية. هذا الموقف لا يُضعف فقط النظام الدولي، بل يُبرز التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في الحفاظ على دورها القيادي. لمعالجة ذلك، يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تقييم سياساتها بما ينسجم مع القيم الإنسانية ويُسهم في تعزيز الشرعية الدولية ولكن لا شك هذا صعب التوازن فيه مع ازدياد تلك الاعتبارات المصلحية، اخيرًا فأن إعادة النظر في سياسات الفيتو تُعد ضرورة ملحة لوقف العنف ولتحقيق سلام دولي أكثر شمولية.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة